حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946-1954:

ظروف تأسيس الحركة:

نتج عن حوادث ماي 1945 تفكك الوحدة الوطنية التي حققتها حركة أحباب البيان والحرية، فتفرّق النواب والعلماء وقادة حزب الشعب، وقرر هذا الأخير المضي قدما في سياسته السابقة وعدم العودة إلى العرائض والبيانات، وأدرك أنّ فرنسا لن تفي بوعودها وخير دليل على ذلك المجازر الفظيعة في 8 ماي 1945. ورغم ذلك وجد الحزب نفسه مترددا؛ فيما إذا كان سيواصل العمل السّري منذ أن حلّ سنة 1939 وهو أسلوب تعوّد عليه وساعده إلى حد بعيد في التحرك بين أوساط الجزائريين دون مضايقة من طرف السلطات الفرنسية، وبين الظهور العلني على غرار النواب بقيادة فرحات عباس، وهذا قد يضطره للتنازل عن أمور عدّة. ولا يخفى علينا أنّ فرحات عباس قد اكتسب شهرة واسعة بين الأهالي الجزائريين بعد بيان 1943، وهذا ما ساهم ولو بطريقة غير مباشرة في ابتعاد الأضواء عن حزب الشعب الجزائري صاحب النزعة الاستقلالية. وكانت ضرورة اكتساب الصفة الشرعية للحزب أمام الإدارة الفرنسية ملّحة خاصة وأنّ الأحزاب الشرعية (معترف بها رسميا من قبل الإدارة الفرنسية) قد كانت تتحرك على نطاق واسع، وبعدد تردد طويل قرّر الحزب في شهر نوفمبر 1946 إبقاء "حزب الشعب الجزائري" المنحل من طرف الإدارة الفرنسية منذ عام 1939 يواصل عمله السّري، وإنشاء حزب شرعي يُعلن عنه لدى الإدارة الفرنسية، فأسس "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" كغطاء شرعي يسمح له بتحرك واسع، ويخوّل له حق الترشح لمختلف المجالس، وأن يعرف بمطالبه وأهدافه أكثر فأكثر للجماهير الجزائرية. والحقيقة أن سبب الإبقاء على حزب الشعب الجزائري وعلى النشاط السّري كان مرّده رفض بعض قادة الحزب انتهاج الحزب سياسة الأحزاب الأخرى الملاينة والمسايسة للإدارة الفرنسية، وهذا الأمر قد يؤثر سلبا على مبدأ وهدف الحزب الأساسي ويبعده عن القضية الرئيسية وهي الاستقلال الوطني، لكن مصالي الحاج أقنع الأعضاء بأهمية العمل العلني، وفي نفس الوقت المحافظة على العمل السرّي في إطار حزب الشعب.

تجربة الانتخابات:

بعد أن فصل النقاش حول مصير حزب الشعب، تقدم هذا الأخير بعنوان جديد هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية–كما سبق وأن ذكرنا– كواجهة شرعية له، وخاض بهذه التسمية معترك الانتخابات في أواخر 1946، ومع ذلك لم يتقبل العديد من المناضلين المتمسكين بالسّرية، والعمل الثوري، ترشح الحزب للانتخابات، ورأوا في ذلك انحرافا عن الهدف الحقيقي وقد يضطر إلى التنازل وإلى قبول بعض القرارات التي لا تتجاوب مع مبدأ الاستقلال، لهذا تقرر عقد مؤتمر يضم إطارات الحزب يومي 15 و16 فيفري 1947. اجتمع القادة يوم 15 ببوزريعة ويوم 16 ببلكور لأسباب أمنية، وقد هاجم التيار المتحمس قيادة الحزب واللجنة المركزية لإنشائها حزبا شرعيا دون استشارة المناضلين، وأخيرا انتهى المؤتمر بتوصيات توفق بين التيارات.

أمّا القرار الذي أرضى الطرفين فكان كما يلي:

1- الإبقاء على حزب الشعب الجزائري في إطاره السّري القديم، للعمل على توسيع القاعدة الحزبية، ونشر الفكرة النضالية الاستقلالية.

2- متابعة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بمظهرها الشرعي، وإطارها القانوني لمساعيها ونشاطها في الأوساط الرسمية والشعبية لتوعية الجماهير بصفة عامة، وللتخفيف من المشاكل اليومية التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية لدى الإدارة الفرنسية.

3- إنشاء منظمة شبه عسكرية سرية، عرفت فيما بعد "بالمنظمة الخاصة" أو "المنظمة السرية" (OS) تتولى الإعداد والتعبئة للعمل الثوري.

وعوض أن يتصدع الحزب من جراء الانتقادات التي وّجهت إلى قيادته، سكنت المشاحنات بمجرد صدور قراره الخاص بالمنظمة الخاصة التي عيّن على رأسها محمد بلوزداد.

بالنسبة للانتخابات 1946 تحمّس فرحات عباس زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لفكرة الترشح للبرلمان الفرنسي، فرشح نخبة من خيرة عناصره المثقفة وتحصلت على 11 مقعدا من بين 13 مقعدا وقد عارض حزب الشعب الجزائري هذه الانتخابات، ثم عدل عنها وخاض بدوره معركة الانتخابات بغطائه الشرعي الجديد ونجح 5 من مرشحيه. إنّ نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية صرّحوا منذ البداية بأنّهم لا يعترفون بالقوانين الفرنسية، ورددوا داخل قاعات البرلمان مطلب الاستقلال التام، رافضين في نفس الوقت السياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر منذ عام 1830. وكان لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الفرصة في المشاركة في انتخابات المجالس البلدية عام 1947، وتحصلت فيها تقريبا على جميع البلديات، وكان نجاحها برهانا على دعم الجزائريين لها وإيضاح رغبتهم الجامحة في نيل

الاستقلال، ومع ذلك صادفت الحركة عدّة مشاكل على رأسها عدم التوفيق بين العمل الشرعي المقتصر على تحسين وتسوية مشاكل المواطنين والعمل السري الساعي للاستقلال.

وفي عام 1948 جاء دور الترشح للمجلس الجزائري الذي تقرر تكوينه في الجزائر من 120 نائبا مناصفة بين الجزائريين والفرنسيين في الجزائر، ومخافة أن يصير الجزائريون على قدم المساواة مع الفرنسيين، شرعت الإدارة الفرنسية لتزييف الانتخابات التي حاك خيوطها آنذاك إيدموند نيجلان الذي اشتهر بالتزوير، وقام باعتقال المرشحين قبل يوم الانتخاب، ومنع المناضلين الوطنيين من الإشراف على مكاتب وصناديق الاقتراع، وبالتالي لم يفز إلاّ عدد ضئيل من مرشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ونفس الأمر بالنسبة لباقي الأحزاب الجزائرية الذين ضاعت أصواتهم في وسط أغلبية فرنسية.